الفهرس

المقدّمة	15
الجزء الأوّل: مقوّمات المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر الفعلي	57
الباب الأوّل: تحديد صفة المُسَيِّر الفعلي المسؤول جزائيّا	63
القسم الأوّل: النشاط الإيجابي في تسيير الشّركة	65
الفقرة الأولى: ممارسة سلطات التّسيير الراجعة للمُسَيِّر القانوني	65
أ- التّسيير الدّاخلي للشّركة	66
ب- تمثيل الشّركة تُجاه الغير	71
الفقرة الثانية: التدخّل في تسيير الشّركة	77
أ- التدخّل الصادر عن أعضاء الشّركة	78
1- تدخّل مراقب الحسابات	79
2- تدخّل الشّريك	84
3- تدخّل الشّركة الأمّ	96
ب- التدخّل الصادر عن المتعاملين مع الشّركة	97
1- التدخّل في إطار عقود التوزيع التّجاري	98
2- تدخّل البنك	102
القسم الثاني: الدور القيادي في تسيير الشّركة	108
الفقرة الأولى: تسيير الشّركة في كنف الاستقلاليّة	109
أ- افتقاد رابطة التّبعيّة	109
ب- امتلاك سلطة القرار	114
الفقرة الثانية: تسيير الشّركة على وجه الاعتياد	123
أ- تكرار أعمال التّسيير	124
ب- انتظام أعمال التّسيير	129
خلاصة الباب الأوّل	134

الباب الثاني: إسناد المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر الفعلي	137
القسم الأوّل: الإسناد القانوني	138
الفقرة الأولى: الإسناد القانوني الصّريح	138
أ- الإسناد القانوني الصّريح في النّصوص العامّة	139
1- أساس التّجريم	139
2- مجال التّجريم	142
ب- الإسناد القانوني الصّريح في النّصوص الخاصّة	149
1- أساس المُساءلة	150
1-1 تدعيم الشفافية في المعاملات	150
1-2 التّشجيع على الاستثمار	156
1-3 التصدّي للحالة الخطرة	158
2- مجال المُساءلة	158
2-1 ممارسة نشاط التصرّف في محافظ الأوراق الماليّة لفائدة الغير دون ترخيص	159
2-2 ممارسة نشاط التّوظيف الجماعي في الأوراق الماليّة دون ترخيص	164
الفقرة الثانية: الإسناد القانوني الغامض	169
أ- غياب التّنظير الصّريح في نصوص التّجريم	169
1- نصوص موجّهة للمُسَيِّر القانوني	169
2- نصوص متجاهلة للمُسَيِّر الفعلي	174
ب- عموميّة نصوص التّجريم	181
1- أسس التّجريم	181
2- مظاهر التّجريم	185
3- إنطباق نصوص التجريم على المُسَيِّر الفعلي	186
القسم الثاني: الإسناد القضائي	192
الفقرة الأولى: رفض إسناد المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر الفعلي	192
أ- عوائق الإسناد	192

1- مبدأ الشّرعيّة	193
2- مبدأ التّأويل الضيّق	197
ب- دحض العوائق	203
1- تصدّع مبدأ الشّرعيّة	203
2- وجوب تأويل النصّ الجزائي بأسلوب حديث	205
3- حماية الشّركات من الإجرام المحترف	210
الفقرة الثانية: جواز إسناد المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر الفعلي	212
أ- الآليّات القانونيّة	213
1- المُسَيِّر الفعلي فاعل أصلي إلى جانب المُسَيِّر القانوني	213
2- المُسَيِّر الفعلي شريك	219
2-1 حالات المشاركة	220
2-2 ضرورة توفّر فعلة أصليّة	224
ب- الحلول القضائيّة	226
خلاصة الباب الثاني	232
خاتمة الجزء الأول	233
الجزء الثاني: تبعات المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر الفعلي	235
الباب الأوّل: مسؤوليّة جزائيّة مزدوجة الآثار	239
القسم الأوّل: المسؤوليّة الجزائيّة للشّركة عن أفعال المُسَيِّر الفعلي	240
الفقرة الأولى: صفة الشّخص المعنوي	240
أ- المذهب الرّافض للمسؤوليّة الجزائيّة للشّخص المعنوي	241
ب- المذهب المؤيّد للمسؤوليّة الجزائيّة للشّخص المعنوي	246
الفقرة الثانية: صفة المُسَيِّر الفعلي	254
أ- إستبعاد المسؤوليّة الجزائيّة للشّركة عن أفعال المُسَيِّر الفعلي	255
ب- إقرار المسؤوليّة الجزائيّة للشّركة عن أفعال المُسَيِّر الفعلي	260
القسم الثاني: المسؤوليّة الجزائيّة للمُسَيِّر القانوني إلى جانب المُسَيِّر الفعلي	265

الفقرة الأولى: مسؤوليّة المُسَيِّر القانوني في حالة وجود مُسَيِّر فعلي	265
أ- المشاركة الإيجابية للمُسَيِّر القانوني	266
ب- المشاركة السّلبية للمُسَيِّر القانوني	269
الفقرة الثانية: مسؤوليّة المُسَيِّر القانوني في حال تفويض سلطاته للمُسَيِّر الفعلي	275
أ- شروط التّفويض	276
ب- آثار التّفويض	279
خلاصة الباب الأوّل	282
الباب الثاني: مسؤوليّة مدنيّة قَوامُها التّنظير	283
القسم الأوّل: التّنظير في المسؤوليّة التي تطال الذمّة الماليّة للمُسَيِّر الفعلي	284
الفقرة الأولى: تنظير المُسَيِّر الفعلي بالمُسَيِّر القانوني أثناء السير العادي للشّركة	284
أ- الأخطاء الموجبة للمسؤوليّة	285
1- مخالفة القواعد القانونيّة المنظّمة للشّركة	286
2- خرق العقد التأسيسي	287
3- خطأ التصرّف	287
ب- سحب المسؤوليّة على المُسَيِّر الفعلي	290
الفقرة الثانية: تنظير المُسَيِّر الفعلي بالمُسَيِّر القانوني أثناء عجز الشّركة	294
أ- طبيعة المسؤوليّة عن العجز	296
1- الخطأ المُفترض في التصرّف، أساس المسؤوليّة عن العجز	296
2- الخطأ في التصرّف المنسوب للمُسَيِّر الفعلي	316
ب- دفع المسؤوليّة عن العجز	322
القسم الثاني: التّنظير في المسؤوليّة التي تطال شخص المُسَيِّر الفعلي	330
الفقرة الأولى: جزاء سحب الفلسة في إطار تجمّع الشّركات	330

أ- سحب إجراءات التّسويّة القضائيّة والتّفليس على بقيّة الشّركات المُنتمية للتّجمّع	332
1- سحب الإجراءات : جزاء الانحراف بالشّخصيّة المعنويّة	334
1-1 اختلاط الذّمَم الماليّة	334
1-2 وهميّة الشّركة	338
2- سحب الإجراءات : جزاء السلوك المُخطئ	344
2-1 التحيّل	345
2-2 التعسّف في استغلال أموال الشّركة	348
ب- سحب الفلسة على المُسَيِّر الفعلي لبقيّة شركات التجمّع	353
1- تنظير المُسَيِّر الفعلي بالمُسَيِّر القانوني من حيث جزاء سحب الفلسة	353
2- تنظير المُسَيِّر الفعلي بالمُسَيِّر القانوني من حيث أسباب سحب الفلسة	356
الفقرة الثانية: جزاء سحب الفلسة في إطار الشّركة المُنفردة	359
أ- أساس جزاء سحب الفلسة	360
1- الاجتهادات الفقهية	360
2- التطبيقات القضائيّة	366
ب- خضوع المُسَيِّر الفعلي لجزاء سحب الفلسة	372
خلاصة الباب الثاني	377
خاتمة الجزء الثاني	378
الخاتمة العامّة	380
قائمة المراجع	387